

على من اكره على الاسلام وان عدم منه التصديق  
ثم صار اداء احد الابوين الايمان في حق الصغير  
خلفا عن ادائه لعجزه فيجعل مسلما ثم صار تبعية  
اهل الدار خلفا عن تبعية احد الابوين في اثبات السلام  
للصغير اذا دخل دارنا ثم تبعية السابى حتى لو وقع  
في سلم رجل ثمة فمات يصلى عليه وكذلك الطهارة  
بالماء اصل والنييم خلف عنه بلا خلاف ثم الخلف عندنا  
مطلق يعني يرتفع الحدث بالنييم الى غاية وجوب الماء  
وعند الشافعي ضروري فينقذ برقده الضرورة لكن في  
الخلافه بين اتفاق ائمتنا على طلاقها بين الماء والزياب  
في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وعند  
محمد وزفر رحمهما الله الخلافه بين الوضوء والنييم  
وينبئ عليه اي على خلافهم مسألة امامة النبيين  
المتوضئين تجوز عند الاولين لا الاخيرين والخلافه  
لاتثبت الا بالخص او دلالة وشروطه اي شرط كونه  
خلفا عن الاصل عدم الاصل للحال على احتمال  
الوجود ليصير السبب منقدا للاصل فيصح الخلف

بالعجز

بالعجز عن الاصل فاذا لم يحتمل الاصل الوجود فلا  
يكون موجبا للخلف لان السبب لم ينقذ موجبا  
للاصل ويظهر هذا في يمين الغموس لما لم ينقذ  
موجبا للبر لم تجب الكفارة والحلف على من السماء لما  
انقذ موجبا للبر وجبت الكفارة بحسب السبب  
واما القسم الثاني وهو ما تتعلق به الاحكام فاربعة  
الاول السبب وهو اقسام سبب حقيقي وهو ما يكون  
طريقا الى الحكم خرج العلامة من غير ان يضاف اليه  
وجوب خرج العلة ولا وجود خرج الشرط ولا انقفل  
فيه معاني العلة خرج ما فيه معنى العلة او شبهتها  
لكن يتخلل بينه اي السبب وبين الحكم علة لانضاف  
الى السبب اي لاستنفاد منه كدلالته انسانا ليسرق  
مال انسان او ليقتله ففعل المدلول لم يضمن الدال  
شيئا لان الدلالة سبب محض وقد تخلل ما هو علة  
غير مضاف الى السبب وهو فعل المدلول باختيار  
ولا يردضان الساعي الظالم لانه قول بعض المتأخرين  
افتوا به زجرا فان اضيفت العلة للتخللة اليه